وقال في حديث نشرته صحيفة «الاتحاد» الظبيانية انه لا بد من ان يقبل الاسرائيليون التفاوض مع م.ت.ف. والقيام ببعض المبادرات حتى ولو كان وضعهم الداخلي صعباً بسبب ما يسمى حكومة الوحدة الوطنية. واضاف ان الشروط اصبحت متوفرة الآن، اكثر من اي وقت مضى، لبدء مباحثات السلام في الشرق الاوسط ، خاصة وان هناك تطوراً من قبل منظمة التحرير التي تتحدث، حالياً، لغة معتدلة ومستعدة للتطور تجاه اشياء اساسية مثل قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، اضافة الى الجهود التي بذلها الملك حسين والرئيس حسني مبارك. وقال بايليه، ايضاً، ان فرنسا تؤيد هذه الجهود السلمية للجانب العربي وتدعو اسرائيل الى التحلي بسعة الافق والرغبة في الحوار والمفاوضات مع منظمة التحرير من اجل السعي الى السلام (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٦/٢).

واعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية ان موقف فرنسا من قضايا الشرق الأوسط يقتضي قيام تحرك ديبلوماسي دولي لضمان التسوية السلمية التي يجب ان ترتكز على مبدأ الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين واسرائيل. وقال المصدر ان فرنسا لا تحبذ ان يكون الضمان الدولي لتسوية ازمة الشرق الاوسط محتكراً على جهة دولية دون الاخرى، معرباً عن اعتقاده بأن افضل ضمان لتعزيز مصداقية الغطاء الدولي لاي حل للأزمة هو ان يأتي هذا الغطاء في اطار الامم المتحدة، على ان تعلن كل من واشنطن وموسكو عن تأييدهما لهذا التحرك الديبلوماسي في اطار المنظمة الدولية، وذلك لابعاد منطقة الشرق الاوسط عن صراع الدولتين العظميين. واضاف المصدر انه امام التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط ، بعد زيارة الملك حسين لواشنطن، فإن فرنسا حريصة على ان تتخذ اوروبا، خلال مؤتمر القمة الاوروبي المقبل، في ميلانو، موقفاً اوروبياً واضحاً يترجم بتحرك ديبلوماسي اوروبي يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين واشنطن وموسكو بشأن مفهوم الغطاء الدولي الذي يجب أن يعطى للتحرك في منطقة الشرق الأوسط من حيث مطالبة اوروبا لتحاشي اية منازعات او سوء فهم بين الدولتين العظميين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/٤).

وبعد زيارة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى فرنسا واجتماعه مع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسية، ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية الفرنسية ان دوما «ذكر [اثناء الاجتماع] أن فرنسا ترى من الضروري أن تتم تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وانه لا يمكن التوصل الى سلام دائم دون الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والامن، من جهة، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع كل ما ينطوي عليه ذلك، من جهة اخرى». واوضحت المصادر ان «فرنسا تنظر الى المبادرة التي اتخذها الملك حسين وياسر عرفات على انها خطوة مهمة» ولاحظت «ان هذا الاتفاق يشير الى جميع قرارات مجلس الأمن ويقترح اجراء مناقشة بين الاطراف المتنازعة. وتابعت المصادر قائلة ان «فرنسا لا تعتزم اتخاذ موقف بشأن الاجراء والمقترح، وأن على الاطراف المعنية أن تحدد مضمون وشكل المفاوضات» لكنها اوضحت «ان هذا الاقتراح من شأنه، ايضاً، ان يتيح الفرصة لبدء حوار حقيقي دون اية شروط مسبقة» (**السفير**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما الموقف الايطالي، فلم يطرأ عليه اي جديد، وقال المسؤولون الايطاليون تصريحاتهم بشأن ازمة الشرق الأوسط ، خلافاً للفترة السابقة.

وكان بيان لوزارة الخارجية الايطالية قد اكد، بعد لقاء جوليو اندريوتي وريتشارد مورفي، عند توقف الاخير في روما بعد انتهاء جولة شولتس في الشرق الأوسط ، على «اهمية القضية الفلسطينية في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط ، ذلك الحل الذي ينبغي ان يرتكز على الاحترام لحقوق الاطراف المعنية» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٥/١٨).

وقال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، بعد لقائه مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك في روما اواخر حزيران (يونيو) الماضي، انه برزت من خلال الاجتماع «عناصر جديدة» يمكن اثراؤها للوصول الى حل في الشرق الأوسط (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما موقف بريطانيا، فاستمر، كما كان سابقاً، منسجماً، بالكامل، مع الموقف الاميركي تجاه المسائل الاساسية. وقد استقبلت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في اوائل حزيران (يونيو)، كلاً من الملك حسين ووزير خارجية اسرائيل اسحق شامير ووزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتس. كما اعلنت تاتشر، في وقت لاحق ، عن نيتها القيام بجولة في عدد من بلدان المنطقة اواخر الصيف الحالي.

وصرح ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني